



المرصد النيابي العراقي

تقرير شهر تشرين الأول

جلسات المجلس

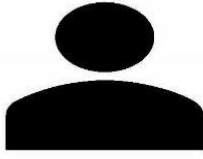
● عدد الجلسات: عقد مجلس النواب خلال هذا الشهر سبع جلسات

● العمل الرقابي: لم يجرى خلال هذا الشهر أي عمل رقابي

● الفقرات: بلغ عدد الفقرات (31) فقرة، الفقرات المنفذة منها (16) والغير منفذة (15) فقرة.

● العمل التشريعي: قراءة أولى لـ (3) قوانين، قراءة ثانية لـ (2) قوانين، التصويت على (7) قوانين.

● العمل غير التشريعي: التصويت على المقررات الخاصة بمناقشة القصف الوحشي على قطاع غزة والحصار المفروض عليها / التصويت على رد مشروع قانون انضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الى الحكومة وبطلب من لجنة العلاقات الخارجية.



استضافة

لا توجد اي استضافة خلال هذا الشهر



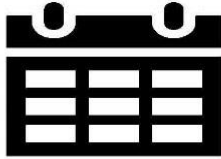
الفقرات

بلغ عدد الفقرات (31) فقرة،
الفقرات المنفذة منها (16)
والغير منفذة (15) فقرة



العمل الرقابي

لم يجري خلال هذا الشهر اي
عمل رقابي



العمل غير التشريعي

التصويت على المقررات الخاصة
بمناقشة القصف الوحشي على
قطاع غزة والحصار المفروض
عليها / التصويت على رد مشروع
قانون انضمام الى النظام الأساسي
لمنظمة تنمية المرأة في الدول
الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي
الى الحكومة وبطلب من لجنة
العلاقات الخارجية.



العمل التشريعي

قراءة أولى لـ (3) قوانين،
قراءة ثانية لـ (2) قوانين،
التصويت على (7) قوانين



الجلسات

عقد مجلس النواب خلال
هذا الشهر سبع جلسات

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/1) جلسته السابعة عشر من الفصل التشريعي
الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي
وتضمنت الجلسة:**

-تلاوة النائب حيدر السلامي بيانا استذكر فيه انطلاق تظاهرات ثورة تشرين قبل اربع سنوات ووقفه أبناء الشعب العراقي بكل اطيافه، لافتا الى تضحيات الشباب من الشهداء والجرحى الذين سالت دمائهم على مقصلة الحرية، مطالباً بضرورة محاسبة قتلة المتظاهرين والناشطين وتقديمهم الى العدالة لينالوا جزائهم العادل والإسراع في سن قانون عادل للاحتجاج يمنع وقوع الضحايا، مشيراً الى ان ثورة تشرين كانت صيحة عراقية في وجه الفساد والاستبداد ونهب ثروات البلد وعبرت عن تطلعات الشباب في العيش الكريم والحياة الحرة بعيداً عن سطوة السلاح.

-استأنف التصويت على عدد من مواد مشروع قانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية المقدم من لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي.

-التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية الاعفاء المتبادل من سمة الدخول لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخاصة والخدمة وجوازات الشؤون العامة بين العراق وحكومة الصين الشعبية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاقية اعفاء حاملي جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة من سمة الدخول بين حكومة جمهورية العراق وحكومة روسيا الاتحادية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية

**عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/2) جلسته الثامنة عشرة من الفصل التشريعي
الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي
بحضور (206) نائباً وتضمنت الجلسة:**

-تلاوة النائب هه ريم كمال بيانا بمناسبة الذكرى السنوية لوفاة الرئيس الراحل جلال طالباني، مشيدا بمسيرته النضالية الطويلة التي لعب خلالها دورا مميزا في سبيل ترسيخ أسس الديمقراطية والعيش السلمي.

-قراءة المجلس سورة الفاتحة ترحما على روح رئيس جمهورية العراق الاسبق جلال طالباني.

-التصويت على مشروع قانون الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية المقدم من لجنة التخطيط الاستراتيجي والخدمة الاتحادية.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية، المقدم من لجنتي الصحة والبيئة، والتعليم العالي والبحث العلمي.

- التصويت على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على الاتفاقية العربية لمنع ومكافحة الاستنساخ البشري، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/4) جلسته التاسعة عشرة من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (202) نائبا وتضمنت الجلسة:

-التصويت على مشروع قانون التعديل الثاني لقانون مكاتب الخدمات العلمية والاستشارية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (7) لسنة 1997 المقدم من لجنة التعليم العالي والبحث العلمي.

-تلاوة المجلس بيانا بمناسبة اليوم الوطني لجمهورية العراق مستذكرا فيه المواقف المشرفة للعراق في العديد من القضايا الإنسانية ومنها القضية الفلسطينية.

-توجيه المجلس سؤالا شفاهيا الى السيدة هيام الياسري وزيرة الاتصالات بطلب مقدم من النائب حنان الفتلاوي.

-استفسرت النائب الفتلاوي عن الأسباب الموجبة لحظر تطبيق تليكرام في العراق الذي يتنافى مع حرية التعبير والديمقراطية والاضرار الاقتصادية التي تسبب بها قرار الحظر المفاجئ والإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتقليل الضرر على الشرائح المستفيدة من قطاع الاقتصاد الرقمي المعتمد على تطبيق تليكرام وهل يوجد كتاب رسمي بذلك.

-في ردها على السؤال اشارت السيدة الوزيرة الى ان حظر التطبيق جاء بتوجيه مباشر من السيد رئيس مجلس الوزراء ودور الوزارة يقتصر على تنفيذ الامر فقط وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء يؤخذ بها سواء كانت شفوية او بكتب رسمية، اما فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية فهي من اختصاص هيئة الاعلام والاتصالات.

-استفسرت النائب حنان الفتلاوي عن شروع الوزارة بإجراءات التعاقد مع الشركة السعودية (stc) لأمرار السعات الدولية عبر العراق (ترانزيت) واعطاءها امتيازات كبيرة على حساب عقود مماثلة لشركات عراقية.

-نفث السيد وزيرة الاتصالات وجود اي إجراءات تعاقدية بهذا الشأن منوهة الى ان التعاقد لغاية الان يتضمن موافقة مبدئية من قبلنا لغرض توصيل الكيبل البحري الى مدينة الفاو.

-تسأل النائب الفتلاوي عن أساس وجود دراسة جدوى فنية واقتصادية معدة من قبل لجنة مختصة لقراركم باعتماد الانترنت الفضائي مع وجود شبكات ضوئية تربط جميع المدن العراقية وبشكل كاف لتغطية حاجة المستهلكين في العراق.

-أكدت السيدة الوزيرة على وجود دراسة جدوى اقتصادية وفنية تم رفعها الى رئيس مجلس الوزراء وتشكيل لجنة مختصة لدراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها.

-استفسرت النائب الفتلاوي عن الأسس والاليات التي اعتمدها قراراتكم بتغيير ونقل واعفاء الإدارات الوسطى والدنيا والعمل بطريقة الاقصاء الشامل الجماعي لعدد يصل تقريبا الى 500 موظف في الدوائر التابعة للوزارة.

-نفث السيدة الوزيرة وجود قرارات إدارية بأقصاء أي موظف وانما كانت تغييرات إدارية بأوامر من المديرية وقرارات إدارية بعد إعادة تقييمهم حسب المصلحة العامة للوزارة.

-وجه سيادة رئيس المجلس لجنة النقل والاتصالات النيابية بمخاطبة الوزارة لتزويد مجلس النواب بكافة الاوليات التفصيلية المتعلقة بهذا الشأن.

-تسأل النائبة الفتلاوي عن مدى صحة تهديد الوزارة للشركات التي تلجأ للقضاء بعدم التعامل معها نهائيا حسب الاعمام المرقم 4523/19 في 2022/12/7 حيث ان حق التقاضي كفله الدستور.

-بينت السيدة الوزيرة أن الأسلوب المتبع لدينا في حل النزاع مع شركات القطاع الخاص وحسب مبدأ العقود هو التفاوض وديا وتشجيعهم على الجلوس والتفاهم قبل اللجوء الى القضاء.

-طرحت النائبة حنان الفتلاوي سؤالاً عن سبب إصدار قرارات وسياسات دون دراسة جدوى والقيام بإلغائها بعد فترة قصيرة مثل (قضية الاشتراك المدعوم).

-أكدت السيدة الوزيرة على وجود دراسات للجدوى تصدر من مجلس الإدارة بل إن أي دراسة أو سياسة تخضع للتقييم، موضحة أن بعد مرور ثلاثة أشهر من التقييم تبين أن الاشتراك المدعوم لم يحقق الهدف المطلوب.

- قدم سيادة رئيس المجلس شكره للنائب حنان الفتلاوي والسيدة وزيرة الاتصالات للالتزام بالممارسات الديمقراطية والدستورية، مطالباً وزارة الاتصالات بضرورة استقطاب شركات كفؤة جديدة في مجال خدمة الإنترنت وعدم احتكارها من شركات بحد ذاتها.

عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/14) جلسته الحادية والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور (205) نائباً وتضمنت الجلسة:

-قراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء قضية العرب والمسلمين وفلسطين المحتلة.

-أعرب رؤساء الكتل النيابية عن مواقفهم الثابتة تجاه القضية الفلسطينية وابداء النصرة والتضامن مع الشعب الفلسطيني ورفضهم للجرائم الوحشية التي يرتكبها الكيان الصهيوني الغاصب من مجازر إبادة بحق الشعب الفلسطيني في غزة الصامدة والحصار الجائر التي تفرضه على سكانها.

-اعلن أعضاء مجلس النواب ادانتهم للممارسات الوحشية والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، مجددين الدعوة للجامعة العربية لعقد جلسة طارئة لإدانة العدوان على غزة وفتح ممرات لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية الى قطاع غزة، إضافة الى دعوة الاتحاد البرلماني العربي لتبني موقف موحد وجاد لدعوة المجتمع الدولي لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وعدم استخدام آلة الحرب في ابادتهم، معربين عن رفضهم القاطع من انتهاج الكيان الصهيوني لسياسة التهجير القسري للفلسطينيين من غزة، مؤكداً على الحكومة العراقية بفتح منافذ لاستلام التبرع الشعبي من مختلف الفعاليات لتعظيم المساعدات لمؤازرة الشعب الفلسطيني المظلوم.

-أكد السيدات والسادة النواب على الالتزام الدائم والثابت في حق الشعب الفلسطيني بإنهاء الاحتلال وإقامة دولتهم الفلسطينية وعاصمتها القدس، مشيرين الى ان الشعب الفلسطيني يتعرض لأبشع أنواع القتل والانتهاكات التي تنافي مبادئ حقوق الانسان من قبل الكيان الصهيوني، مشددين على حق الشعب الفلسطيني في استمرار مقاومته حتى ينال حقوقه

المشروعة لا سيما بعد ان حقق نصرا كبيرا في عملية طوفان الأقصى الشجاعة التي كسرت هيبة الصهيونية المزعومة.

-تلاوة السيد رئيس المجلس بيانا صادرا عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي حول التطورات الأمنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة جدد خلاله التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في ظل اتساع دائرة الممارسات الإسرائيلية الوحشية واللاإنسانية ضد الأشقاء الفلسطينيين، وتكرار الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة على المدنيين رجالاً ونساءً وأطفالاً، فضلاً عن الانتهاكات المتعمدة والمتكررة لحرمة المسجد الأقصى المبارك وغيره من المقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية في ربوع الأراضي الفلسطينية المحتلة، مطالباً المجتمع الدولي وجميع المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية، بممارسة الضغط على الكيان الإسرائيلي المحتل، لوقف ممارساته الإجرامية والعنصرية ضد الشعب الفلسطيني.

-دعا الاتحاد البرلماني العربي الى الوقف الفوري، للتصعيد بين الجانبين، وتوفير الحماية للمدنيين، وضبط النفس، والعودة إلى مسار سياسي دبلوماسي واضح يعتمد حل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية الكفيلة بتجنيب المنطقة بأكملها مزيداً من التداعيات والعواقب الخطيرة على الجميع.

-اعرب بيان الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه الراسخ تجاه عدالة القضية الفلسطينية، والحقوق القانونية للشعب الفلسطيني الشقيق التي لن تعود لأصحابها الشرعيين إلا عبر تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وعاصمتها القدس الشريف.

ترأس جانبا من الجلسة الدكتور شاخوان عبدالله نائب الرئيس

-انصبت مداخلات السيدات والسادة النواب على مطالبة الحكومة بفتح حساب لجمع التبرعات لدعم الشعب الفلسطيني والمبادرة بالتحرك السريع على المجتمع الدولي لوقف التهجير والمجازر ضد الفلسطينيين وعلى جامعة الدول العربية تفعيل ميثاق الجامع باعتبار أي اعتداء على عضو هو اعتداء على الدول العربية، وتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، إضافة الى مطالبة الأمم المتحدة بمنع قتل وترحيل الشعب الفلسطيني وتوجيه وزارة الخارجية بالتحرك على مجلس الامن لنصرة الشعب الفلسطيني، مشيرين الى ان السلام في منطقة الشرق الاوسط لن يتحقق الا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

- لفت الدكتور شاخوان عبدالله الى أن مجلس النواب بصدد التصويت على التوصيات الخاصة بمناقشة القصف الوحشي على قطاع غزة في جلسة يوم غد

عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/15) جلسته الثانية والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وتضمنت الجلسة:

-المباشرة بالتصويت على مشروع قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي.

-التصويت على المقررات الخاصة بمناقشة القصف الوحشي على قطاع غزة والحصار المفروض عليها والتي نصت على، ادانة سياسة الكيان الصهيوني الغاصب في قتل وتهجير وهدم المنازل ويؤكد حق الفلسطينيين في الدفاع عن ارضهم وحقوقهم المغتصبة، ندعو الحكومة العراقية باتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بأسناد واغاثة الشعب الفلسطيني وخصوصا في قطاع غزة ودعوة البرلمانات العربية الشقيقة لعقد جلسة طارئة لاتحاد البرلمانات العربية في بغداد لاتخاذ موقف ينسجم مع إرادة الشعوب العربية، ومطالبة الأمم المتحدة بالعمل الفوري على فتح منافذ لإيصال المساعدات الإنسانية العاجلة الى الشعب الفلسطيني، والدعوة الى مجلس الامن لتحمل مسؤوليته باتخاذ ما يلزم لوقف التصعيد والقتل والتهجير ضد الشعب الفلسطيني، وفتح منافذ رسمية للتبرعات والمساهمات الحكومية وغير الحكومية لدعم واسناد الشعب الفلسطيني، التأكيد على موقف العراق الثابت والداعم من القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته وسيادته الكاملة على أراضيه.

-تأجيل التصويت على مشروع قانون جهاز الامن الوطني العراقي المقدم من لجنة الامن والدفاع.

-القراءة الأولى لمشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيت المائدة لعام 2015 المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون تصديق البرتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/16) جلسته الثالثة والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي وتضمنت الجلسة:

-التصويت على مشروع قانون الهيئة الوطنية للرقابة النووية والاشعاعية والكيميائية والبايولوجية المقدم من لجنتي الصحة والبيئة والتعليم العالي والبحث العلمي.

-القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق جمهورية العراق على البرتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الأولى لمشروع قانون تصديق اتفاقية خدمات النقل الجوي بين حكومة جمهورية العراق وحكومة الجمهورية العربية السورية المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-القراءة الثانية لمشروع قانون الانضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-تنويه رئيس مجلس النواب الى أن مشروع قانون الانضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي بحاجة الى التصويت عليه من حيث المبدأ للمضي في إجراءات تشريعه او ارجاعه الى الحكومة.

- تأكيد السيد رئيس المجلس على ضرورة التزام الحكومة بالقوانين النافذة بما فيها تطبيق قانون تنظيم عمل المستشارين، إضافة الى توجيه الأمانة العامة لمجلس النواب بإعلام رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء بمضمون النظام الداخلي للمادة 93 للعمل بها.

عقد مجلس النواب بتاريخ (2023/10/17) جلسته الرابعة والعشرين من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية للدورة الانتخابية الخامسة برئاسة محمد الحلبوسي بحضور(178) نائبا وتضمنت الجلسة:

-تأجيل التصويت على مشروع قانون تصديق اتفاق التعاون الأساس بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية unido ، المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-التصويت على مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور المقدم من لجنة العلاقات الخارجية.

-التصويت على رد مشروع قانون انضمام الى النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي الى الحكومة وبطلب من لجنة العلاقات الخارجية.

-المباشرة بالتصويت على مشروع قانون التعديل الأول لقانون تنظيم ايجار الأراضي الزراعية وتمليك حق التصرف فيها للخريجين الزراعيين والبيطريين رقم (24) لسنة 2013 المقدم من لجنة الزراعة والمياه والاهوار.

